مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq

# السياسة الأمنية الداخلية لإدارة جورج بوش الابن بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

**د. فارس تركي محمود**
*أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل/ العراق.*
Dr.fares_turki@uomosul.edu.iq

**معلومات الأرشفة**

**الاستلام:** ٢٠٢٥/٩/٤
**المراجعة:** ٢٠٢٥/١١/١٠
**القبول:** ٢٠٢٥/١٢/٢٤
**النشر الإلكتروني:** ٢٠٢٦/١/١

**المراسلة**
فارس تركي محمود

**الكلمات المفتاحية**
*الولايات المتحدة الامريكية؛ جورج بوش؛ السياسة الداخلية؛ الأمن.*

**الاقتباس**
*محمود. فارس. ت. (٢٠٢٦). أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت (١٩٤٨-١٩٩٣). مجلة دراسات إقليمية. ٢٠ (٦٧). ٣٧-٥٢.*
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i67.49389

**الملخص**

***فكرة البحث:*** *الفكرة الأساسية للبحث تدور حول حقيقة أن إدارة جورج الابن كانت إدارة مختلفة إلى حدٍ كبير عن الإدارات السابقة، وإن هذا الاختلاف قد ظهر في الكثير من القوانين والإجراءات، وتمت ترجمته في الكثير من السياسات وبخاصة على المستوى الداخلي.*

***هدف البحث:*** *يهدف البحث إلى رصد أبرز وأهم التغيرات التي تم إدخالها على السياسة الأمنية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠١، كما يسعى إلى تحليل الأسباب والمعطيات التي تقف وراء هذه التغيرات.*

***منهجية البحث:*** *اعتمد البحث المنهج التاريخي القائم على رصد وجمع المعلومات والمنهج التحليلي في تحليل المعلومات للوصول إلى فهمٍ أفضل لطبيعة ومسار السياسة الأمنية الداخلية لإدارة بوش الابن.*

***النتائج:*** *توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أجواء الخوف والتوجس تعد بمثابة بيئة مثالية لفرض وتنفيذ سياسات وإجراءات متشددة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وقد أسهمت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بتوفير مثل هذه البيئة.*

***الخلاصة:*** *توصلت الدراسة إلى أنه بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ زاد الاعتماد على الأمن الداخلي عبر توسيع صلاحيات الحكومة الفيدرالية وتنسيق الاستخبارات، مع تشديد في الاستهداف وتمكين التقنيات والمراقبة مع مواجهات حول الحقوق المدنية، مما أدى إلى تغير في بناء السياسات وأطر التعاون بين الوكالات وتوازن بين الأمن والحرية.*

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq

# Domestic security policy under the George W. Bush administration after September 11, 2001

***Dr. Fares T. Mahmood***

*Assist. Prof./ Regional Studies Journal/ University of Mosul/ Iraq.*
Dr.fares_turki@uomosul.edu.iq

***Article Information***

**Received**: 4/9/2025
**Revised**: 10/11/2025
**Accepted**: 24/12/2025
**Published**: 1/1/2026

**Corresponding**
*Fares T. Mahmood*

**Keywords**
*U. S. A.; George W. Bush; Domestic policy; Security.*

***Citation***
*Mahmoud, Fares T. (2026). The Situation of Palestinian Refugees in Kuwait (1948–1993). Journal of Regional Studies. 20(67).37-52.*
*https://doi.org/10.33899/rsj.v20i67.49389*

***Abstract***

***Research idea:*** *The main idea of the research revolves around the fact that George W. Bush's administration was very different from previous administrations, and that this difference was reflected in many laws and procedures and translated into many policies, especially at the domestic level.*

***Research objective:*** *The research aims to monitor the most prominent and important changes that were introduced to internal security policy in the United States after 2001, and seeks to analyze the reasons and factors behind these changes.*

***Research methodology:*** *The research adopted a historical approach based on monitoring and collecting information and an analytical approach to analyzing the information in order to arrive at a better understanding of the nature and trajectory of George W. Bush's domestic security policy.*

***Results:*** *The research reached a number of conclusions, the most important of which is that an atmosphere of fear and apprehension provides an ideal environment for imposing and implementing strict policies and measures, both domestically and internationally, and that the events of September 11, 2001, contributed to the creation of such an environment.*

***Conclusion:*** *The study concluded that after September 11, 2001, there was an increased reliance on domestic security through the expansion of federal government powers and intelligence coordination, with a focus on targeting and enabling technologies and surveillance, accompanied by confrontations over civil rights. This led to a change in policy-making and interagency cooperation frameworks and the balance between security and freedom.*

**© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license** (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

**مقدمة**

لقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات اللاحقة لهجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١ الكثير من التغييرات على المستويين الداخلي والخارجي؛ وكان من اللافت للانتباه أن هذه التغييرات قد طالت فلسفة الأمن الداخلي التي لطالما بنيت على فكرة التوازن ما بين ضبط الأمن وحماية المواطنين من جهة، وعدم المساس بالحريات الأساسية للمواطن من جهةٍ أخرى، إلا أن إدارة بوش الابن كسرت هذا التوازن الدقيق واتبعت سياسة أمنية داخلية استهدفت تحقيق الأمن حتى لوكان ذلك على حساب حقوق الإنسان والحريات الفردية، وفي هذا البحث سيتم دراسة هذه السياسة وتسليط الضوء عليها.

**فكرة البحث:** الفكرة الأساسية للبحث تدور حول حقيقة أن إدارة جورج الابن كانت إدارة مختلفة إلى حدٍ كبير عن الإدارات السابقة، وإن هذا الاختلاف قد ظهر في الكثير من القوانين والإجراءات، وتمت ترجمته في الكثير من السياسات وبخاصة على المستوى الداخلي.

**هدف البحث:** يهدف البحث إلى رصد أبرز وأهم التغييرات التي تم إدخالها على السياسة الأمنية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠١، كما يسعى إلى معرفة وتحليل الأسباب والمعطيات التي تقف وراء هذه التغييرات.

**أهمية البحث:** لقد ترتبت على السياسة الأمنية الداخلية لإدارة بوش الابن الكثير من النتائج والتداعيات المهمة، فضلاً عن أن تلك السياسة كانت تعد خروجاً عما كان سائداً ومعمولاً به سابقاً؛ لذلك فإن دراستها وتحليلها تعد قضية مهمة تستحق تسليط الضوء عليها.

**فرضية البحث:** الفرضية الأساسية للبحث تؤكد أنه قد توافرت لإدارة جورج بوش الابن كل الأسباب والمعطيات التي تجعلها من أكثر الإدارات تشدداً؛ وأن تشددها هذا قد ظهر في مختلف المجالات ومنها السياسة الأمنية الداخلية التي اتبعت نهجاً غير مسبوق وبخاصة فيما يتعلق بالتجاوز على الحريات المدنية

**منهجية البحث:** اعتمد البحث المنهج التاريخي القائم على رصد وجمع المعلومات والمنهج التحليلي في تحليل المعلومات للوصول إلى فهمٍ أفضل لطبيعة ومسار السياسة الأمنية الداخلية لإدارة بوش الابن.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث إلى عدد من الفقرات؛ في الفقرة الأولى تم التركيز على أبرز العوامل التي جعلت من إدارة بوش الابن إدارة تميزت بالتشدد والسياسات المتطرفة، وفي الفقرة الثانية تناولنا أهم القوانين التي تم تشريعها في زمن هذه الإدارة بهدف تطبيق سياسة أمنية داخلية تتفق مع توجهاتها وأفكارها، أما الفقرة الثالثة فقد سلطت الضوء على المؤسسات والإدارات الأمنية الجديدة التي تم تأسيسها وتقف على رأسها وزارة الأمن الداخلي، وتم تخصيص الفقرة الرابعة للحديث عن الجهد الذي بذلته الإدارة من أجل التأسيس لهياكل وبرامج تركز على قضايا التجسس ومراقبة المواطنين في أدق خصوصياتهم، أما الفقرة الأخيرة فقد رصدت الضغط والتضييق الذي شهده المجال الأكاديمي، ومحاولة فرض وصاية أمنية عليه.


*Regional Studies Journal, Vol.20, No.67, January 2026 (37-52)*
*Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948*

**أولاً: تمهيد**

إن إدارة جورج بوش الابن (George W. Bush) التي تولت مقاليد الحكم في البيت الأبيض للمدة ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ كانت واحدة من أكثر الإدارات الأمريكية تشدداً إذ جمعت كل أقطاب التشدد وتنويعاته تقريباً من التشدد الديني إلى السياسي إلى المؤدلَج؛ فبوش الابن كان مسكوناً بالرؤى والطروحات الدينية المتطرفة، وله الكثير من المواقف والتصريحات التي تؤكد نهجه الديني أحادي الرؤية والذي يرى أن العالم منقسم إلى معسكرين معسكر الخير ومعسكر الشر، ويتفق معه العديد من أفراد إدارته في هذه الرؤية وهذا النهج. أما ممثلو التشدد السياسي في إدارة بوش الابن فهم المنادون بالمشروع الإمبراطوري أو بمشروع الهيمنة الأمريكية العالمية أمثال نائب الرئيس ديك تشيني (Dick Cheney)[١] ووزير الدفاع رامسفيلد (Donald Rumsfeld)[٢] ووزير الخارجية كولن باول (Colin Paul)[٣] (هيكل، ٢٠٠٣، ١١٥–١١٦)، بينما المغذي الثالث من مغذيات التشدد في تلك الإدارة فهم المحافظون الجدد – التشدد المؤدلَج – الفريق الأكثر تأثيراً على سياسات وتوجهات بوش الابن، والذين يتبنون أفكار التفوق وأيديولوجية الهيمنة وفرض السطوة الأمريكية والنموذج الأمريكي بالقوة، فضلاً عن أفكارهم ورؤاهم المتعلقة بالتعامل مع الجماهير وعامة الشعب والتي كانت تركز على ضرورة السيطرة على حركة العامة وضبط سلوكياتهم باستخدام مختلف الوسائل بما فيها الوسائل الخشنة والأساليب القمعية.

فضلاً عن سمة التشدد التي ميَّزت إدارة بوش الابن، فإن تلك الإدارة كان من المفترض بها – وفقاً لداعميها وجمهورها والقائمين عليها – أن تستأنف مشروع الهيمنة الذي انطلق مع إدارة رونالد ريغان ١٩٨١ – ١٩٨٨ (Ronald Reagan) واستمر في عهد إدارة بوش الأب ١٩٨٩ – ١٩٩٢ ( George Herbert Walker Bush) لكنه توقف بسبب فوز بيل كلينتون (Bill Clinton) بالانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ وانتهاجه لسياسة انكفائية تركز على الداخل وتبتعد عن طروحات الفكر الإمبراطوري التوسعي واستمر بتلك السياسة حتى نهاية ولايته الثانية عام ٢٠٠٠؛ لذلك كان المحافظون الجدد وحلفاؤهم من المنادين بالمشروع

(١) ديك تشيني: سياسي ورجل أعمال أمريكي ولد عام ١٩٤١ وتولى العديد من المناصب المهمة والحساسة أهمها كان منصب نائب الرئيس الأمريكي في إدارة جورج بوش الابن (٢٠٠١ – ٢٠٠٨). توفي عام ٢٠٢٥.

(٢) دونالد رامسفيلد: ولد عام ١٩٣٢ ودخل المجال السياسي منذ شبابه وتدرج في العمل المؤسساتي إذ شغل عدد من المناصب في إدارات متعددة كانت آخرها إدارة جورج بوش الابن إذ شغل منصب وزير الدفاع للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٦)، توفي عام ٢٠٢١ عن عمر ناهز تسعة وثمانون عاماً.

(٣) كولن باول: ولد عام ١٩٣٧ ويعد من أبرز القيادات العسكرية الأمريكية، تولى العديد من المناصب أبرزها قيادة الجيش الامريكي ورئيس هيئة الأركان الامريكية ومستشاراً للأمن القومي الأمريكي، وكان آخر منصب تولاه هو منصب وزير الخارجية الأمريكية للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥)، توفي عام ٢٠٢١ عن عمر ناهز أربعة وثمانون عاماً.

الإمبراطوري يتعاملون مع إدارة بوش الابن بوصفها إدارة التعويض؛ تعويض الوقت الثمين والمناسب والفرص المؤاتية التي تم إهدارها على يد إدارة كلينتون، تلك الفرص التي كان من الممكن – وفقاً لوجهة نظرهم – أن تجعل القرن الحادي والعشرين قرن السيادة الأمريكية المطلقة وبدون منافس.

في ذروة هذا التحفز الإمبراطوري وبوجود واحدة من أكثر الإدارات تشدداً تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم غير مسبوق وفي عقر دارها؛ هذا الهجوم المتمثل بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان إيذاناً بانطلاق واحدة من أكثر الحملات العسكرية شراسةً وقوةً استهدفت تصفية كل أعداء ومناوئي واشنطن وتحويل فكرة الهيمنة المطلقة من فكرة تسكن العقول وتداعب الوجدان إلى واقع ملموس، وتحت الشعار الذي أطلقه الرئيس بوش الابن " من ليس معنا فهو ضدنا"(The White House, 2011). ومثلما تسبب كل ذلك بحصول تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان له أثره الواضح في السياسة الأمنية الداخلية لإدارة بوش الابن.

كان هناك عدد من العوامل والمعطيات التي صاغت تلك السياسة وأثرت بها وشكَّلت ملامحها الأساسية؛ ومن أهم تلك العوامل سيطرة المحافظين الجدد وهيمنتهم على إدارة بوش الابن؛ إذ أن المحافظين الجدد كانوا يمتلكون منظومة فكرية اشتملت على الكثير من الآراء والأفكار والتنظيرات قسم منها يركز على كيفية إدارة الشعوب والسيطرة عليها وتوجيهها من خلال مراقبتها ومعرفة نواياها وميولها، وتقييد حركتها واستغلال مشاعرها وإثارة مخاوفها من وجود أو الإيهام بوجود عدو خارجي يستهدفها ويتربص بها، فضلاً عن استخدام الشعارات الدينية والوطنية والقومية والتي كانوا يسمونها بالكذبة النبيلة (Nobile Lie) من أجل حشد الجماهير ودفعها بالاتجاه الذي تريده السلطة الحاكمة (Ehrman, 1995). كما أن أجواء الخوف والحذر والشك التي تلت أحداث سبتمبر كان لها دوراً كبيراً في تشكيل السياسة الأمنية الداخلية، فضلاً عن شخصية الرئيس بوش الابن المسكونة بالرؤى الدينية المتشددة والمقولات المتطرفة (المعلم، ٢٠٠٤)، ناهيك عن قلة خبرته السياسية والإدارية، فضلاً عن تنوع المجتمع الأمريكي الذي جمع أعراق ومذاهب وأديان مختلفة، كل هذه العوامل أثرت في السياسة الأمنية الداخلية وأسهمت في إرساء مرتكزاتها الرئيسة.

**ثانياً: القوانين:**

كان النهج الرئيس للسياسة الأمنية الداخلية يركز على تشديد القبضة الأمنية والتضييق على الحريات، وتوسيع صلاحيات الأجهزة المختصة بضبط الأمن وحفظ النظام، وزيادة الرقابة على المواطنين ومتابعة تحركاتهم واتصالاتهم والتدخل في خصوصياتهم ورصد تنقلاتهم، وقد نفذت وترجمت هذا النهج من خلال سلسلة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي اتخذتها ومن أبرز هذه القوانين:


*Regional Studies Journal, Vol.20, No.67, January 2026 (37-52)*
*Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948*

**أ- قانون باتريوت (Patriot Act):**

قانون " توحيد وتعزيز أمريكا من خلال توفير الأدوات المناسبة اللازمة لاعتراض الإرهاب وإعاقته " ( Uniting and strengthening America by providing appropriate tools required to intercept and obstruct terrorism) المعروف بقانون باتريوت والذي صدر في الرابع والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر عام ٢٠٠١. اشتمل هذا القانون على عشر فقرات ركَّزت على قضايا متعددة مثل أمن الحدود والتنسيق بين الأجهزة الأمنية وتطوير عمل الاستخبارات ومكافحة غسيل الأموال وتشديد الرقابة وتطوير وسائل مواجهة الإرهاب؛ في الفقرة الثانية المتعلقة بتعزيز إجراءات المراقبة تم توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية بالشكل الذي يمكنها من رصد ومتابعة أي شخص يقوم بأعمال مثيرة للشك أو تشتبه به السلطات الحكومية، وتم منحها القدرة والصلاحية لمراقبة المواطنين والاطلاع على مقتنياتهم الشخصية ورصد تحركاتهم والتنصت عليهم والوصول إلى معلوماتهم وأنشطتهم الشخصية بما في ذلك الاتصالات التليفونية والبريد الشخصي الورقي والإلكتروني – ليس الحالي فحسب بل المخزن أيضاً – وعائلاتهم وشبكة علاقاتهم والأشخاص الذين يلتقون بهم، ومنع أو فرض شروط على فتح حسابات المراسلة الإلكترونية، حتى لو لم توجد أدلة ملموسة تدينهم بشكلٍ مباشر وبدون وجود رقابة كافية على ممارسة تلك الصلاحيات. كما تم تشديد الإجراءات المتعلقة بالدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومغادرتها وتدقيق بيانات ومعلومات كل الوافدين والمغادرين، وزيادة التدابير الاحترازية لمنع سرقة أو تزوير جوازات السفر، وتوسيع برنامج مراقبة الطلاب الأجانب والمؤسسات التعليمية التي تستضيفهم (U.S.Government Information, 2001).

وتم التركيز بشكلٍ كبير على الاتصالات الالكترونية ونشاط الأشخاص على شبكة الأنترنت؛ فكانت الأجهزة الأمنية تطلب من الشركات والمكاتب المزودة لخدمة الانترنت تقديم معلومات تفصيلية عن زبائنها مثل أسمائهم وعناوينهم وهوياتهم وأرقام هواتفهم والمواقع التي يهتمون بها وأوقات الجلسات ومدتها وطريقة دفع أجور الاشتراك وأرقام الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان. كذلك تم السماح لتلك الأجهزة الطلب من أصحاب المكتبات تزويدها بشكلٍ سري بالسجلات التي تحتوي على أسماء وعناوين ومعلومات روادها من القراء حتى لو لم يكونوا متورطين بأي نشاط غير قانوني (The American Library Association, n.d.).

وبموجب قانون باتريوت أيضاً تم استحداث ما يسمى بمذكرة التفتيش الخاطفة ( A sneak and peek search warrant) وهي مذكرة تفتيش تسمح لضباط إنفاذ القانون الذين يتحركون بموجبها بالدخول إلى المباني والممتلكات الخاصة دون إذن المالك أو الساكن وتفتيش المبنى سراً؛ وعادةً ما يتطلب هذا الأمر اقتحاماً ودخولاً خفياً (U.S. Department of Justice Office of Justice program, n.d.-

(b، ويحق لهم الاستيلاء على أي ممتلكات من المبنى قد تفيد مسار التحقيق، ومن حقهم أيضاً إحداث نوع من الدمار بالمكان لإظهار الأمر وكأنه عملية سرقة عادية (Definitions Uslegal, n.d.).

**ب – قانون الأمن الداخلي (Homeland Security Act):**

صدر هذا القانون في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢ بعد أن أقره الكونغرس وصادق عليه الرئيس جورج بوش، وقد تضمن (١٧) فقرة هدفها تعزيز وتقوية الأمن الداخلي من خلال التركيز على أمن الحدود وحماية البنى التحتية والاستعداد للطوارئ وضمان سرعة الاستجابة لها والحفاظ على أمن المعلومات وتوفير مزيد من الحماية لوسائل النقل والطيران وزيادة التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة والاستعانة بالتقنيات الحديثة لدعم الأمن الداخلي. كما نص القانون على إنشاء عدد من المؤسسات الأمنية مثل وزارة ومستشارية الأمن الداخلي (U.S. Government Information, 2002).

**ج – قانون معلومات البنية التحتية الحيوية ( The Critical Infrastructure Information Act):**

ارتكز هذا القانون على قانون الأمن الداخلي وقد أقر في ٢٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ وكان الهدف الرئيس منه حماية وتأمين المنشآت والمؤسسات والبني التحتية الحيوية والمهمة ضد أية تهديدات أو مخاطر قد تتعرض لها؛ من خلال تسهيل وتسريع تبادل المعلومات ما بين الأجهزة الحكومية المسؤولة عن حماية تلك المؤسسات والمنشآت من جهة ومالكيها والعاملين فيها من جهةٍ أخرى. كان هذا القانون يسعى لتحقيق عدة أهداف أبرزها سرعة الوصول للمعلومات وبأدق تفاصيلها ومن مصادر متعددة والعمل على تحليلها وتدقيقها وفحصها واستنطاقها لتأمين أعلى درجة ممكنة من الحماية، وتسهيل الإجراءات الكفيلة بتبادل وتشارك المعلومات بين مختلف الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن التأكد من مصداقية وموثوقية تلك المعلومات، ووضع برامج وخطط كفوءة وواضحة من أجل حماية البنى التحتية المهمة (Department of Homeland Security, n.d.).

**د – قانون تعزيز الأمن السيبراني (The Cyber Security Enhancement Act of 2002):**

تم تقديم هذا القانون إلى مجلس النواب الأمريكي في حزيران عام ٢٠٠٢، وهو يهدف إلى تتبع وكشف الجرائم والخروقات السيبرانية ومكافحة التجسس والتنصت والاحتيال والخداع الإلكتروني من أجل الوصول إلى المعلومات الحساسة والمهمة، بل وحتى المعلومات المحمية بموجب القانون (U.S. Department of Justice Office of Justice program, n.d.-a)، وبموجب هذا القانون تم فرض بعض القيود على المحتوى الاليكتروني أو ما يظهر منه على الانترنت وفقاً للمعايير والمحاذير التي تحددها المؤسسات الأمنية، وأكد هذا القانون أيضاً على تعزيز الحماية لمزودي خدمة الانترنت المتعاونين مع

الأجهزة الأمنية؛ أي أولئك الذين يتعاونون مع تلك الأجهزة في الكشف عن بيانات عملائهم وزبائنهم ونوع المحتوى الذي يركزوا فيه (Congress Goverment, n.d.).

**هـ – قانون حماية أمريكا (Protect America Act of 2007):**

في الثامن والعشرين من شهر تموز / يوليو عام ٢٠٠٧ قدم الرئيس بوش الابن إلى الكونغرس مشروع قانون أطلق عليه قانون حماية أمريكا؛ كان الهدف الرئيس منه هو تخفيف القيود على السلطة التنفيذية ومنحها مزيداً من الحرية فيما يتعلق بقضية مراقبة الاتصالات، وإلغاء بعض العقبات القانونية التي تعيق خطة الإدارة في ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها. وكان بوش يعول عليه كثيراً ويعده في غاية الأهمية وصرح قائلاً " كل يوم يؤجل فيه الكونجرس هذه الإصلاحات – يقصد المصادقة على القانون – يزيد من الخطر الذي يهدد أمتنا . . . إننا نفقد قدراً كبيراً من المعلومات الاستخباراتية الأجنبية التي كان ينبغي لنا أن نجمعها لحماية بلدنا" (U.S. Government Information, 2007b). وفي الثالث من آب وافق الكونغرس على القانون ليدخل حيز التنفيذ بعد أن صادق عليه بوش الابن، وبموجب هذا القانون صار من حق وكالة الأمن القومي مراقبة جميع الاتصالات الإلكترونية للأمريكيين الذين يتواصلون مع الأجانب المشتبه بهم أو الذين تحقق معهم السلطات الأمريكية في قضايا لها علاقة بالإرهاب، ولم تعد مضطرة للحصول على إذن قضائي لجمع معلومات استخباراتية أجنبية (U.S. Government Information, 2007a)، ومن أبرز ما ترتب على هذا القانون قيام إدارة بوش بتأسيس وإطلاق برنامج بريزم للتجسس الذي سنتحدث عنه لاحقاً.

**ثالثاً: المؤسسات**

فضلاً عن التشريعات القانونية المتعلقة بالأمن الداخلي سعت الإدارة الأمريكية لإنشاء عدد من المؤسسات والإدارات من أجل ترصين وضبط الأمن في الداخل الأمريكي ومن أبرز هذه المؤسسات:

**أ – مجلس الأمن الداخلي:**

نتيجة للمخاوف الأمنية وحالة الإحساس بعدم الأمان التي نشأت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصدر الرئيس بوش الابن في الثامن من تشرين الأول/اكتوبر عام ٢٠٠١ الأمر التنفيذي رقم (١٣٢٢٨) الذي تم بموجبه إنشاء مجلس الأمن الداخلي (Homeland Security Council)، وقد حدد الرئيس مهام المجلس وطبيعة عمله المتمثل بتنسيق جهود مكافحة الإرهاب بين مختلف الوكات الفيدرالية والأجهزة الأمنية، وتقديم المشورة للرئيس بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الداخلي، وتنفيذ سياسات وإجراءات الأمن الداخلي. يتكون المجلس من عدد من الأعضاء يأتي على رأسهم الرئيس الأمريكي، وزير الأمن الداخلي، وزير الخزانة، وزير الدفاع، النائب العام، وزير الصحة والخدمات الإنسانية، وزير النقل، مدير الاستخبارات الوطنية، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومساعد الرئيس للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب.

وفي حالة وجود حاجة يمكن استدعاء كبار المسؤولين لحضور أي اجتماع لمجلس الأمن الداخلي مثل رئيس أركان الرئيس، ورئيس أركان نائب الرئيس، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، ومدير مكتب الإدارة والميزانية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة. تتم إدارة المجلس من قبل مستشار الرئيس للأمن الداخلي والذي يقوم – وبتوجيه من الرئيس – بتحديد جدول الاجتماعات، ويتابع الشؤون الأمنية في العديد من المجالات مثل مكافحة الإرهاب، وتطوير عمل الاستخبارات، ومراقبة أمن الحدود والنقل والمواصلات، والدفاع الكيمياوي والبيولوجي، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها (The White House, n.d.).

**ب – وزارة الأمن الداخلي:**

تم تأسيس وزارة الأمن الداخلي (Department of Homeland Security) في ٢٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ استناداً إلى قانون الأمن الداخلي، وقد بدأت عملها في بداية آذار/مارس عام ٢٠٠٣؛ كان الهدف الرئيس من تأسيسها الحفاظ على الأمن العام على الأراضي الأمريكية، وتشمل مهامها مكافحة الإرهاب بكل أشكاله والتصدي لهجماته المحتملة ومتابعة أمن الحدود وشؤون الهجرة وقضايا الأمن السيبراني فضلاً عن الوقاية من الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة وإدارتها (U.S. Department of homeland security, n.d.). وبمجرد أن باشرت الوزارة عملها انضمت لها ما يقارب من (٢٢) وكالة فيدرالية وجهاز أمني أبرزها دائرة الهجرة والتجنيس ودائرة التفتيش ووكالات إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك والدوائر المسؤولة عن الصحة الحيوانية والنباتية، وقد بلغ عدد الموظفين العاملين في هذه الوزارة أكثر من (١٨٠) ألف موظف لتصبح ثالث أكبر وزارة في الولايات المتحدة الأمريكية (National academy of public Administration, n.d.). ويوجد للوزارة موقع على الفيسبوك تستخدمه للتواصل مع المواطنين وجمع المعلومات وإصدار بعض التعليمات والتوجيهات ذات الطبيعة الأمنية.

**رابعاً: التجسس والمراقبة**

تنفيذاً لسياستها الأمنية قامت إدارة بوش الابن بسلسلة من الإجراءات واتخذت عدد من القرارات وأصدرت قوانين وأوامر تنفيذية وأنشأت برامج للتجسس كان من أهمها تلك المتعلقة بالتجسس على المواطنين ومراقبة اتصالاتهم وتحركاتهم ومنها:

**أ – برنامج المراقبة الرئاسي (President's Surveillance Program):**

في الأيام التي تلت هجمات سبتمبر طلب مدير الاستخبارات الأمريكية جورج تينيت (George Tenet) [٤] من وكالة الأمن القومي بذل مزيداً من الجهود من أجل حماية البلاد من الهجمات الإرهابية،

(٤) جورج تينت: سياسي أمريكي ولد في مدينة نيويورك عام ١٩٥٣ انخرط في العمل في وكالة المخابرات المركزية منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات حتى وصل إلى منصب مدير الوكالة عام ١٩٩٧ واستمر بهذا المنصب حتى عام ٢٠٠٤.


*Regional Studies Journal, Vol.20, No.67, January 2026 (37-52)*
*Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948*

فأجابه مدير الوكالة بأنه لا يمكن فعل المزيد في ظل القوانين والسلطات الحالية، لذلك قام الرئيس الأمريكي بتوسيع صلاحيات وكالة الأمن القومي بالشكل الذي يمكنها من القيام بأنشطة استخباراتية جديدة لم يكن مسموح بها سابقاً بشرط أن تتم بطريقة سرية، وكانت هذه البداية لما بات يعرف ببرنامج المراقبة الرئاسي (Offices of Inspectors General of the Department of Defense & Others, 2009).

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة الاستخبارية السرية التي تستهدف جمع المعلومات من خلال الاطلاع على الاتصالات التي يجريها المواطنون، إذ أن برنامج المراقبة الرئاسي كان يتكون من عدة أجزاء أهمها الجزء الذي حمل تسمية برنامج مراقبة الإرهابيين والذي سمح بالتنصت على الاتصالات الدولية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية إذا كان هناك شك بأن أحد طرفي الاتصال له صلة بالتنظيمات الإرهابية (The Guardian, 2013)؛ أي أن البرنامج خول وكالة الأمن القومي سلطة تقديرية يمكن من خلالها الحكم على الاتصالات بكونها مشبوهة أم لا، وبالتالي الخضوع للمراقبة من عدمه. كان العمل بهذا البرنامج يجدد كل أربعة أشهر من خلال أذونات رئاسية يصدرها الرئيس بوش الابن، وكان آخر إذن رئاسي قد انتهت صلاحيته في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧ ليتوقف بعدها البرنامج، إلا أن جمع المعلومات ومراقبة الاتصالات استمر بموجب قانون حماية أمريكا عام ٢٠٠٧ (Offices of Inspectors General of the Department of Defense & Others, 2009).

**ب – الأمر التنفيذي رقم (١٣٢٨٤):**

في أعقاب أحداث سبتمبر وتحديداً في ٢٣ أيلول عام ٢٠٠١ أصدر الرئيس بوش الابن الأمر التنفيذي المرقم (١٣٢٨٤) والذي يتضمن تعليمات رئاسية سرية تسمح لوكالة الأمن القومي بالتنصت على المواطنين الأمريكيين والمقيمين والسياح داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومراقبة اتصالاتهم الهاتفية ورسائلهم الإلكترونية دون الحصول على أمر أو إذن قضائي (U.S. Department of State, n.d.)، وبموجب هذا الأمر قامت الأجهزة الأمنية وبخاصة الاستخبارات بمراقبة الآلاف من الأشخاص وتتبع اتصالاتهم. إن هذا الأمر الرئاسي مثّل خرقاً للقوانين والأنظمة الموجهة والمحددة لعمل الاستخبارات ووكالة الأمن القومي والتي كانت تنص على أن لهذه الأجهزة الحق في التنصت على الاتصالات الأجنبية فحسب؛ وكانت الإدارة الامريكية مدركة لهذا الخرق لذلك حرصت على إبقائه طي الكتمان إلى أن تم كشفه في كانون الأول عام ٢٠٠٥ من قبل الصحافة الأمريكية وبخاصة صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست، الأمر الذي اضطر المسؤولين الأمريكيين إلى الدفاع عما قامت به الإدارة الأمريكية قائلين أن إدارة بوش تنظر إلى العملية باعتبارها ضرورية حتى تتمكن وكالة الأمن القومي من التحرك بسرعة لمراقبة الاتصالات التي قد تكشف عن تهديدات للولايات المتحدة، مؤكدين أن برنامج التجسس كان أداةً حاسمة في المساعدة على منع المؤامرات الإرهابية ومنع الهجمات داخل الولايات المتحدة (Risen & Lichtblau, 2005).

**ج – برنامج بريزم (PRISM):**

وهو اسم رمزي لبرنامج تجسس رقمي مصنف على أنه سري للغاية؛ تقوم بموجبه وكالة الأمن القومي الأمريكي بجمع المعلومات والاتصالات والبيانات المختلفة من شركات الانترنت الأمريكية المختلفة، ويعرف البرنامج أيضاً باسم (SIGAD US-984XN). بدأ بريزم عام ٢٠٠٧ وكان يستند إلى قانون حماية أمريكا، وبقي طي الكتمان حتى عام ٢٠١٣ عندما قام أدوارد سنودن (Edward Snowden) وهو أحد موظفي وكالة الأمن القومي بتسريب بعض المعلومات والوثائق التي تؤكد وجود هذا البرنامج إلى بعض الصحف ومنها صحيفة الواشنطن بوست والتي قامت بدورها بالكشف عنه (Greenwald & MacAskill, 2013)، ووفقاً لتلك الوثائق فإن وكالة الأمن القومي تمكنت وبموجب برنامج بريزم من الوصول إلى معلومات وبيانات الكثير من المواطنين من خلال الوصول إلى القواعد البيانية للكثير من شركات التكنولوجيا والانترنت مثل غوغل وياهو ومايكروسفت وفيسبوك ويوتيوب وأبل وسكايب وبالتوك وغيرها (Gellman & Poitras, 2013)، إذ أصبح بإمكانها الاطلاع على رسائل البريد الالكتروني والمكالمات الصوتية والصور ومقاطع الفيديو لعملاء تلك الشركات دون الحاجة إلى إذن قضائي (Greenwald & MacAskill, 2013).

**خامساً: ملاحقة الأكاديميين**

لم يكن المجال الأكاديمي بعيداً عن السياسة الأمنية لإدارة بوش الابن؛ إذ تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي تستهدف زيادة الرقابة على المؤسسات الأكاديمية والتضييق عليها، بحيث أن الكثير من الأساتذة والباحثين والهيئات التعليمية بدأوا يقارنون ما بين تلك الإجراءات من جهة والفترة المكارثية أو فترة القمع والتضييق التي رافقت حرب فيتنام من جهةٍ أخرى، وقد كان لهذا التضييق عدة صور أبرزها:

**أ – التضييق على الحرية الأكاديمية:**

وجَّهت إدارة بوش الابن جزءاً من جهدها الأمني لمراقبة الجامعات والمؤسسات التعليمية وسعت من أجل تسليط الضوء على الأنشطة العلمية التي يقوم بها الأساتذة والباحثون والاهتمامات التي يركزون عليها وما يدلون به من تصريحات، ومدى ملاءمتها للمعايير والشروط الأمنية كما تريدها أو تتصورها الإدارة الأمريكية، كما أنها ألزمت المكتبات بالكشف عن الكتب والمؤلفات والمصادر التي يطلبها الأساتذة والطلاب، وطالبت بمعرفة المواد التي يستخدمها الباحثون سواء في المختبرات أو غيرها، وفرضت على الجامعات تقديم بيانات ومعلومات تفصيلية عن الطلاب والأساتذة والعلماء الأجانب الذين يدرسون أو يعملون فيها، كذلك بدأت المؤسسات الأمنية بالتدخل في نشر البحوث والمؤلفات وفرض قيود عليها بحجة أن بعضها قد يحتوي على معلومات ربما تساعد المجاميع الإرهابية على تنفيذ مخططاتهم، وقد رفض المجتمع العلمي


*Regional Studies Journal, Vol.20, No.67, January 2026 (37-52)*
*Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948*

فكرة أن تقوم الحكومة بمراقبة نشر الأبحاث العلمية أو تتدخل في توجيه العملية الدراسية والبحثية (American Association of University Professors, 2003).

وبدأت تظهر تقييدات وضغوط على حرية التعبير طالت حتى الآراء العلمية والتحليلات السياسية للأساتذة والمختصين، وبخاصة ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية الأمريكية وما ارتكبته من أخطاء ومساوئ وتحميلها المسؤولية عن تنامي العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما حصل في كلية إيرفين في كاليفورنيا وكلية المدينة في نيويورك عندما تمت معاقبة وتوبيخ أساتذة انتقدوا بشدة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تشديد الرقابة على الاساتذة المنحدرين من أصول عربية وشرق أوسطية. ولم يُستثنَ الحرم الجامعي ولا حتى مساكن الطلاب من الرقابة الحكومية والتدخلات الأمنية بحيث أن الكثير من الطلاب وبخاصة الطلاب الأجانب أصبحوا أكثر حذراً وبدأوا يقللون من ظهورهم وحركتهم داخل الحرم الجامعي وخارجه، وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٣ قام أكثر من مائة عميل مدججين بالسلاح من مكتب التحقيقات الفيدرالية بمداهمة وتفتيش مساكن طلبة الدراسات العليا في جامعة ايداهو (Idaho University) وقاموا باعتقال طالب دراسات عليا سعودي متهم بالاحتيال على تأشيرة الدخول والإدلاء بمعلومات كاذبة (American Association of University Professors, 2003).

**ب – القانون (H. R. 3077):**

صدر هذا القانون في تشرين الاول عام ٢٠٠٣ وهو يستهدف ميدان التعليم العالي والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الغرض الأساسي منه وبحسب وجهة نظر الإدارة الأمريكية هو مراقبة وإعادة النظر في المناهج الدراسية والبحوث التي تنتجها تلك الجامعات وبخاصة البحوث التي تتناول دول الشرق الأوسط بمختلف قضاياها، إذ تم اتهام الباحثين والدراسين بالفشل في التنبؤ بالتهديدات القادمة من الشرق الأوسط، وبأنهم لم يستطيعوا معرفة وطبيعة الأفكار والتوجهات السائدة فيه والتي تتسم بالعدائية الشديدة للسياسات والأفكار والقيم الأمريكية، فضلاً عن إدارة بوش كانت ترى أن الكثير من البرامج الدراسية والبحثية تقدم وجهات نظر معادية للولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) وتتبنى طروحات وتوجهات الكثير من الدول والأيديولوجيات المعادية لواشنطن وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط (U.S. government information, 1965).

ووفقاً لهذا القانون تم تأسيس مجلس استشاري بهدف دراسة وتقييم ومراقبة الدراسات والجهود البحثية المتعلقة بالدول الأجنبية، وهذا المجلس لا يجوز له التدخل فهو استشاري بحت تتمثل مهمته الأساسية بتقديم توصيات واقتراحات لوزير التعليم الأمريكي والكونغرس، ويحق للوزير تعيين ثلاثة أعضاء في هذا المجلس، اثنان منهم يمثلون الوكالات الفيدرالية الأمنية، أما باقي أعضاء المجلس فيمثلون الولايات الأمريكية

ومؤسسات التربية والتعليم العالي والمنظمات الثقافية والفكرية (American Jewish Committee, 2004)، ويحق للمجلس الاستعانة بوكالات خارجية في البحث عن المعلومات (Aljazeera, 2004).

**ج – مراقبة الحرم الجامعي (Campus Watch):**

فضلاً عن الجهد الحكومي المباشر كان هناك جهد آخر غير حكومي يعمل على تسليط مزيد من الضغط والرقابة على المجتمع الأكاديمي، وعلى الرغم من أن الأشخاص الذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا أعضاء بارزين في إدارة بوش الابن ولم يعملوا بتوجيه منها إلا أنهم محسوبون على البيئة الساندة للإدارة ومتفقون ومنسجمون معها في كل توجهاتها؛ ومن أبرز هذه الخطوات في هذا المجال تأسيس مشروع (مراقبة الحرم الجامعي). تم إطلاق المشروع عام ٢٠٠٢ بواسطة العضو البارز في جماعة المحافظين الجدد والداعم المتشدد لإدارة بوش الابن دانييل بايبس (Daniel Pipes) (Tassel, 2005)، وكان هدفه الرئيس مراقبة الأساتذة والأكاديميين والتجسس عليهم لمعرفة من منهم يحمل أفكار وتوجهات مخالفة لتوجهات الإدارة الأمريكية وبخاصة فيما يتعلق بحملتها العسكرية التي أطلقتها بعدا أحداث أيلول عام ٢٠٠١ تحت عنوان الحرب على الإرهاب وهزيمة أعداء أمريكا؛ وكان القائمون على المشروع يشجعون الطلاب على كتابة تقارير عن الأساتذة الذين ينتقدون السياسة الخارجية الأمريكية أو أولئك الذين ينتقدون (إسرائيل) أو يتبنون أفكاراً مناقضة لما يروج له تيار المحافظين الجدد، وكانون يقومون بجمع التصريحات المعادية وغير المرغوب بها من أجل ترهيب الأساتذة والضغط عليهم لكي يصمتوا أو يغيروا مواقفهم (McNeil, 2002).

ومن أبرز الأساليب التي استخدموها لممارسة الضغط هي نشر تلك التصريحات على شبكة الانترنت الأمر الذي يهدد حرية وسلامة الأكاديميين من قبل الكثير من المتعصبين، وبالفعل فقد تلقى كثير من الأساتذة اتصالات ورسائل تهديد من أفراد وجماعات متشددة. وقد أثار هذا المشروع ضجة وجدلاً كبيراً وتمت مهاجمته من قبل وسائل الإعلام بوصفه من أبرز المشاركين في نشر أجواء الخوف والترهيب داخل الأوساط الجامعية، وعده الكثيرون بمثابة حرب على الحرية الأكاديمية، وشبهه البعض بمنظمة إيباك (AIPAC) اليهودية المشهورة ذات النفوذ الكبير داخل الولايات المتحدة الأمريكية (McNeil, 2002).

**الخاتمة**

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١ – تعد أجواء الخوف والتوجس بمثابة بيئة مثالية لفرض وتنفيذ سياسات وإجراءات متشددة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وقد أسهمت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بتوفير مثل هذه البيئة.

٢ – لقد سعت إدارة بوش الابن إلى استغلال تلك أحداث من أجل فرض مزيد السيطرة على الداخل الأمريكي، وتطبيق سياسة أمنية داخلية صارمة هددت الكثير من الأسس التي قامت عليها التجربة الأمريكية مثل الحرية والفردية وحقوق الإنسان.

٣ – إن السياسة الأمنية الداخلية التي طبقتها إدارة جورج بوش الابن تختلف إلى حدٍ كبير عما سبقها من سياسات داخلية وبخاصة فيما يتعلق بصرامتها واستغلالها للسلطة بشكلٍ سيء.

٤ – لم يكن من المفاجئ أن تتبع تلك الإدارة سياسة أمنية متشددة؛ فهي تعد واحدة من أكثر الإدارات تشدداً وجمعت كل أقطاب التشدد سواء التشدد الديني أو السياسي أو الفكري.

٥ – كانت إدارة بوش الابن خاضعة بشكلٍ كبير لتأثير تيار المحافظين الجدد، وقد ظهر هذا التأثير في السياسة الأمنية الداخلية التي عكست وترجمت الكثير من رؤى وأفكار وتوجهات هذا التيار.

٦ – لقد أدخلت إدارة بوش الابن الكثير من التغييرات على السياسة الأمنية الداخلية سواء على مستوى استحداث مؤسسات ووزارات ومجالس أو على مستوى إصدار وتشريع قوانين جديدة وتأسيس برامج للتجسس على المواطنين.

٧ – امتدت السياسة الأمنية المتشددة إلى المجال الأكاديمي، وتم اتخاذ بعض الإجراءات التي تستهدف التضييق على الحرية الأكاديمية وتقييد العمل البحثي وملاحقة الأكاديميين الأمر الذي انعكس سلباً على الحياة الأكاديمية في الكثير من الجامعات الأمريكية.

**المصادر:**

**المصادر العربية:**

المعلم، ع. (٢٠٠٤). *مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله*. مكتبة الشروق الدولية.

هيكل، م. ح. (٢٠٠٣). *الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق*. دار الشروق.

**المصادر العربية مترجمة إلى اللغة الإنكليزية:**

Al-Mu'allim, A. (2004). *An Introduction to Christian Fundamentalism in America and the President God Summoned*. International Al-Shorouk Library.

Heikal, M. H. (2003). *The American Empire and the Assault on Iraq*. Dar Al-Shorouk.

**المصادر الأجنبية:**

Aljazeera. (2004, December 3). *Bush bid to restrict academic freedom*. https://www.aljazeera.com/news/2004/3/12/bush-bid-to-restrict-academic-freedom

American Association of University Professors. (2003). *Academic Freedom and National Security in a Time of Crisis*.

American Jewish Committee. (2004, January 20). *Memorandum in Support of The International Studies in Education Act (H.R.3077)*. https://www.meforum.org/campus-watch/memorandum-in-support-of-the-international

Congress Goverment. (n.d.). *H.R.3482 - Cyber Security Enhancement Act of 2002*. https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-bill/3482

Definitions Uslegal. (n.d.). *Sneak And Peek Search Warrant Law and Legal Definition*. https://definitions.uslegal.com/s/sneak-and-peek-search-warrant

Department of Homeland Security. (n.d.). *Critical Infrastructure Information Act*.

Ehrman, J. (1995). *The rise of Neoconservatism , Intellectuals and foreign affairs 1945 – 1994*. Yale university press.

Gellman, B., & Poitras, L. (2013, June 7). U.S., British intelligence mining data from nine U.S. Internet companies in broad secret program. *Washington Post*.

Greenwald, G., & MacAskill, E. (2013, June 7). NSA Prism program taps in to user data of Apple, Google and others. *The Guardian*.

McNeil, K. (2002, November 25). The War on Academic Freedom. *The Nation*.

National academy of public Administration. (n.d.). *Department of homeland security executive staffing project*. https://www.facebook.com/homelandsecurity/

Offices of Inspectors General of the Department of Defense & Others. (2009). *Unclassified report on the Presidents' surveillance program*.

Risen, J., & Lichtblau, E. (2005, December 16). Bush Lets U.S. Spy on Callers Without Courts. *The New York Times*.

Tassel, J. (2005, February). Militant about "Islamism." *Harvard Magazine*.

The American Library Association. (n.d.). *Resolution on the USA Patriot ACT and related measures that infringe on the rights of library users*.

The Guardian. (2013). *NSA inspector general report on email and internet data collection under Stellar Wind – full document*.

The White House. (n.d.). *Homeland Security Council*.

The White House. (2011, February 11). *Remarks by the President on Egypt*. https://obamawhitehouse.archives.gov/photos-and-video/video/2011/02/11/president-obama-historic-day-egypt#transcript

U.S. Department of homeland security. (n.d.). *Creation of the Department of Homeland Security*.

U.S. Department of Justice Office of Justice program. (n.d.-a). *Increased Penalties for Cyber Security Offenses*. https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-bill/3482

U.S. Department of Justice Office of Justice program. (n.d.-b). *Sneak and Peek Warrants: Legal Issues Regarding Surreptitious Searches*.

U.S. Department of State. (n.d.). *Executive Order 13224*. https://www.state.gov/executive-order-13224/

U.S. government information. (1965). To amend title VI of the Higher Education Act of 1965 to enhance international education programs. In *H.R. 3077, Report No. 108 – 308*.

U.S. Government Information. (2002). Homeland Security Act of 2002. In *Public Law 107–296*.

U.S. Government Information. (2007a). *Protect America Act of 2007*.

U.S. Government Information. (2007b). *The Presidents' Radio address*.

U.S.Government Information. (2001). Uniting and strengthening America by providing appropriate tools required to intercept and obstruct terrorism. In *Law Public 107 – 56*.